العرب
السبت 2020/03/14
السنة 42 العدد 11646

كورونا تفرض الانتقال إلى نظام اقتصادي عالمي جديد

انحسار قطاعات كثيرة تدريجيا تحوّل إلى انهيار فوري ينذر بعواقب وخيمة

قبل عاصفة كورونا، كان الاقتصاد العالمي يمر بمخاض انتقالي عسير، تنحسر فيه الكثير من النشاطات تدريجيا. وفجأة "قرر" فايروس كورونا وقوع الانقلاب فورا، الأمر الذي يهدد بعدم قدرة الدول على دفع ثمن هذا التحول الصادم.

سلام سرحان
كاتب وإعلامي عراقي

لندن - ينشغل العالم بالتداعيات الكارثية الهائلة لتفشي فايروس كورونا على جميع مظاهر الحياة، دون أن يجد متسعا من الوقت للحديث عما بعد هذه الأزمة التي تنتهي حتما بعد إيجاد لقاح فعال في غضون عدة أشهر أو ما يصل إلى عام في أقصى تقدير.

بمرور الوقت سيتضح أن التداعيات الاقتصادية هي أخطر ما في الأزمة لأن الفايروس سيعجل فرض نظام اقتصادي عالمي جديد قبل أوانه ودون أن تكون الحكومات مستعدة لدخوله.

قبل تفجر أزمة الوباء كان نموذج الاقتصاد العالمي يتجه إلى تحول تدريجي تنحسر فيه الكثير من النشاطات الاقتصادية، حيث كانت نشاطات ما يعرف بالشارع العام تلفظ أنفاسها في وقت تزحف الأتمتة والتسوق الإلكتروني على الوظائف التقليدية.

> **الثمن الاقتصادي الباهظ قد يفرض تخفيف إجراءات الوقاية الاستثنائية حين يدرك العالم استحالة وقف انتشار الفايروس**

الاقتصاد العالمي كان يمر بمخاض انتقالي عسير، تموت فيه تلك النشاطات تدريجيا على مدى سنوات طويلة. وفجأة "قرر" فايروس كورونا وقوع الانقلاب فورا، الأمر الذي يهدد بعدم قدرة الدول على دفع ذلك الثمن.

وتشير بيانات السنوات الماضية إلى أن نشاط المتاجر التقليدية والمطاعم والحانات والمقاهي والنشاطات الفنية والموسيقية، كانت تكافح من أجل البقاء، الأمر الذي يجعل عودتها إلى نشاطها السابق بعد أزمة كورونا في غاية الصعوبة. وتنصح الكثير من الحكومات العاملين في معظم القطاعات بالبقاء في منازلهم، رغم أنها لن تستطيع دفع أجورهم وفواتيرهم التي لا يمكن الهروب منها.

وتعاني معظم الحكومات أصلا من ارتفاع العجز في موازناتها وارتفاع الإنفاق على الدعم الاجتماعي وإعانات العاطلين عن العمل وكبار السن، في وقت يمكن لتلك الالتزامات أن تتضاعف عدة مرات في ظل شلل النشاطات الاقتصادية.

كما أن الملايين من الشركات في قطاعات الطيران والسياحة والتجارة والبناء معرضة للإفلاس، إذا استمر الوباء لفترة طويلة، الأمر الذي يهدد وظائف مئات الملايين من الأشخاص في أنحاء العالم.

وستجد الحكومات نفسها فجأة أمام التزامات مالية مضاعفة دون متسع من الوقت للتأقلم معها، مع ارتفاع البطالة وانهيار إيرادات الدول بسبب الشلل الاقتصادي.

لا يمكن حصر جميع الزلازل التي يمكن أن تحدث للاقتصاد العالمي، إذا انتشر وباء الفايروس بدرجة مشابهة لشمال إيطاليا، حيث تم حجر ثلث سكان البلاد في منازلهم.

ويمكن لسيناريو من هذا النوع أن يشل النشاط الصناعي والتجاري وجميع مظاهر الحياة ويؤدي إلى انهيار معظم الشركات العالمية.

ويجمع المحللون على أن التداعيات الاقتصادية التراجيدية لتفشي فايروس كورونا، أخطر بكثير من أزمة تحوله إلى وباء عالمي، ومع ذلك فمن المستبعد إيجاد وسيلة لإيقاف حالة الهلع من أجل انقاذ الاقتصاد العالمي.

وتعكس خسائر أسواق المال التي بلغت عشرات مليارات الدولارات مجرد قمة طافية من جبل الخسائر لأن الشركات المدرجة لا تمثل سوى نسبة صغيرة من مجمل نشاط الاقتصاد العالمي.

ويستبعد محللون أن يعود سلوك الأشخاص بعد هذه الصدمة إلى ما كان عليه من حيث السفر والسياحة والاختلاط بالتجمعات الكبيرة والأسواق والحفلات والفعاليات الرياضية، حتى لو انتهت أزمة فايروس كورونا.

لا يمكن إيقاف حالة الهلع في الأسواق، رغم تزايد الأصوات التي تحذر من أن الكارثة الاقتصادية ستكون لها تداعيات تفوق أكبر مما يلحقه تفشي الفايروس، لأنها يمكن أن تدمر نسيج الاقتصاد العالمي.

ويشير إعلان منظمة الصحة العالمية عن تحول الفايروس إلى وباء عالمي وبيانات انتشاره السريع، إلى أن جميع الإجراءات الوقائية لن تتمكن من منع تفشي الفايروس، وأن جميع الحالات التي تم رصدها لا تمثل سوى رقعة ضئيلة من خارطة انتشاره الفعلية.

وبدأت التصريحات الحكومية تتأقلم مع الحقائق المرة، حيث رجحت الحكومة البريطانية خسائر كبيرة في الأرواح خاصة بين كبار السن ومنخفضي المناعة، لتهيئة الرأي العام لخطر اتساع الكارثة.

ومن المتوقع أن يفرض الثمن الاقتصادي الباهظ، الرضوخ لضرورة تخفيف إجراءات الحجر والتفتيش الاستثنائية حين يدرك العالم استحالة وقف انتشاره، خاصة أن نسبة كبيرة ممن يحملون الفايروس لا تظهر عليهم أعراض المرض ولن ترصدهم الحواجز.

لكن ذلك سوف يحدث بعد أن يكون الاقتصاد العالمي قد تعرض لضرر كبير تصعب معالجته. وتكون عجلات الاقتصاد العالمي قد تباطأت وتوقف بعضها ويكون من الصعب إعادة تدويرها مجددا.

انهيار الشركات في أكثر القطاعات تضررا مثل السياحة والطيران والترفيه يمكن أن يطلق تأثير الدومينو ويسقط أحجار كثير من شركات التأمين وتتجمع الأعباء على النظام المصرفي الذي يعاني أصلا من مصاعب كبيرة.

هناك أيضا الأضرار التي لا يمكن حصرها في الشركات غير المدرجة في أسواق المال والمطاعم والمتاجر الصغيرة والنشاطات الفردية ومئات الملايين الذين يعيشون على حركة السياحة.

هناك مئات الملايين من الأعمال التجارية التي عليها التزامات وقروض وفواتير كبيرة، لن تتمكن من دفع أجور العمال حين يتوقف نشاطها ويبقى الزبائن والعمال في بيوتهم، أي أن أعدادا هائلة من الشركات ستواجه الإفلاس وسيفقد مئات الملايين من الأشخاص وظائفهم.

حتى البلدان التي لم ينتشر فيها الفايروس على نطاق واسع، مثل بريطانيا، تراجعت فيها الحركة في الشوارع وانخفض عدد مرتادي المقاهي والحانات والمطاعم وتم إيقاف النشاطات الرياضية والترفيهية والمعارض وجميع الأنشطة التي يكثر فيها الاحتكاك بالآخرين.

من المتوقع أن تعجل أزمة كورونا في نهاية أنماط اقتصادية كانت تصارع من أجل البقاء وتفرض واقعا جديدا، سيكون بمثابة نظام اقتصادي جديد، تنقرض فيه الكثير من النشاطات التقليدية بسرعة دراماتيكية ويفرض تحديات شاقة على الدول للتأقلم معها خلال وقت قصير.

مبادرات دولية لحماية الاقتصاد العالمي من الانهيار

تسارع سباق الحكومات والبنوك المركزية إلى طرح كل ما بوسعها من حلول لمواجهة تفشي وباء فايروس كورونا، إلا أن الأسواق لا تزال تتأرجح بين التشاؤم الحاد والهلع في أكبر أزمة تواجهها منذ الأزمة المالية العالمية عام 2008.

لندن - تواصل إعلان الدول الكبرى أمس عن برامج تيسير نقدي وخفض أسعار الفائدة وبرامج دعم واسعة للشركات، لكن محللين يشيرون إلى صعوبة ضخها بطريقة عادلة ومنسجمة في شرايين الاقتصاد.

ويكمن الخطر الأكبر في انهيار الملايين من الشركات الكبيرة والصغيرة وعدم وجود آليات لتخفيف الضغوط خاصة على الشركات الصغيرة والأفراد المتضررين.

وأقر خبراء مؤسسة "آي.أن.جي" المالية في مذكرة أمس بأنه "بصراحة لا يوجد تيسير مالي أو نقدي يمكن أن يكون له تأثير مساو لتأثير العثور على لقاح ضد الفايروس".

ووصل الأمر بألمانيا أمس، إلى عرض ما يشبه التأميم الجزئي بإعلان استعداد الحكومة لشراء حصص في الشركات الألمانية الرئيسية لمساعدتها في مواجهة التداعيات الاقتصادية لانتشار فايروس كورونا المستجد.

ونقلت مجلة دير شبيغل عن وزير الاقتصاد بيتر ألتماير قوله إن "موضوعات تتعلق بالسيادة الاقتصادية والتكنولوجية للدولة يمكن أن تظهر في ظل الأزمة التي تسبب فيها فايروس كورونا".

وأضاف أنه لا يوجد في الوقت الحالي ما يشير إلى الحاجة لعملية تأميم واسعة، رغم أن قطاع الصناعات الدولية الذي يشتري أغلب مستلزمات تشغيله من آسيا قد يحتاج إلى المساعدة الحكومية.

وقبل ذلك انضم البنك المركزي الأوروبي إلى مساعي تقوية الاقتصاد العالمي بإعلانه عن خطوات إضافية لتشجيع البنوك على تقديم القروض إلى الشركات المتعثرة.

إلا أن البنك أحدث مفاجأة بتركه معدلات الفائدة الرئيسية دون تغيير، على عكس ما فعل البنك المركزي الأميركي والبريطاني وغيرهما من البنوك المركزية.

ولم يتمكن خفض أسعار الفائدة الطارئ خلال الأسبوعين الماضيين من وقف حالة الفزع في الأسواق المالية. ولم تساعد كذلك وعود الحكومات بزيادة الإنفاق، رغم أن الأسواق استعادت أمس بعض خسائر اليوم السابق.

وكان الكونغرس الأميركي قد أقر قانون إنفاق بقيمة 8.3 مليار دولار لمكافحة فايروس كورونا، إلا أن طلبات الرئيس دونالد ترامب في عامه الانتخابي للقيام بخطوات معينة مثل خفض الضرائب على الدخل، لم تلق قبولا لدى الكونغرس.

وخفض مجلس الاحتياطي الفدرالي (البنك المركزي الأميركي) وبنك كندا المركزي والمركزي البريطاني أسعار الفائدة الرئيسية بنصف نقطة مئوية.

ووفر صندوق النقد الدولي 50 مليار دولار كمساعدات للدول الأفقر، محذرا من أن النمو العالمي يمكن أن ينخفض الآن إلى أقل من نسبته العام الماضي والتي وصلت إلى 2.9 في المئة، في وقت يرجح محللون سيناريوهات أسوأ بكثير.

وقالت رئيسة صندوق النقد كريستالينا جورجييفا الأسبوع الماضي، إن الوباء "لم يعد قضية إقليمية بل مشكلة عالمية تتطلب استجابة عالمية".

ولكن على عكس ما حدث في عام 2008، لا تزال الشركات تنتظر عبثاً استجابة منسقة من قبل الحكومات، التي فاقمت أزماتها أحيانا، مثل إعلان الرئيس الأميركي دونالد ترامب حظر استقبال المسافرين من منطقة شينغن الأوروبية، والذي أثار انتقادات واسعة.

ووافق البنك المركزي الأوروبي على جولة جديدة من القروض الميسرة لبنوك منطقة اليورو، وسيطرح 120 مليار يورو إضافية (135 مليار دولار) من مشتريات الأصول في إطار "التيسير الكمي" هذا العام.

وجاء ذلك بعد تبني الاتحاد الأوروبي لصندوق استثماري بقيمة تصل إلى 25 مليار يورو لدعم الرعاية الصحية والوظائف والشركات الصغيرة.

وتعتبر إيطاليا الدولة الأكثر تضررا في الاتحاد الأوروبي بفايروس كورونا، وقد فرضت السلطات إغلاقا على البلاد. وتعهدت بإنفاق 25 مليار يورو بمفردها لمحاربة الوباء، وهو ما يعرضها لخطر تجاوز الحدود التي يعتمدها الاتحاد الأوروبي بشأن الديون والعجز في الميزانية.

وتريد إيطاليا وفرنسا ودول أخرى في منطقة اليورو أن تخفف بروكسل من قيود الالتزام المالي، بسبب الظروف الخاصة لهذه الأزمة العالمية.

وحددت بريطانيا، التي أصبحت الآن خارج الاتحاد الأوروبي، التحفيز المالي بقيمة 30 مليار جنيه إسترليني (39 مليار دولار) وخفضت أسعار الفائدة إلى ربع نقطة مئوية وأبدت استعدادها لاتخاذ المزيد من الإجراءات.

وخفضت الصين أسعار الفائدة وتعهدت بمجموعة من الإجراءات بما في ذلك تخفيضات ضريبية والمزيد من التحويلات المالية من بكين إلى المناطق المتضررة من الفايروس.

وكشفت أستراليا الخميس عن خطة إنفاق ضخمة بقيمة 11 مليار دولار أميركي، أي ما يعادل أقل من واحد في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، للمساعدة على تجنب أول ركود لها في 29 عاماً.

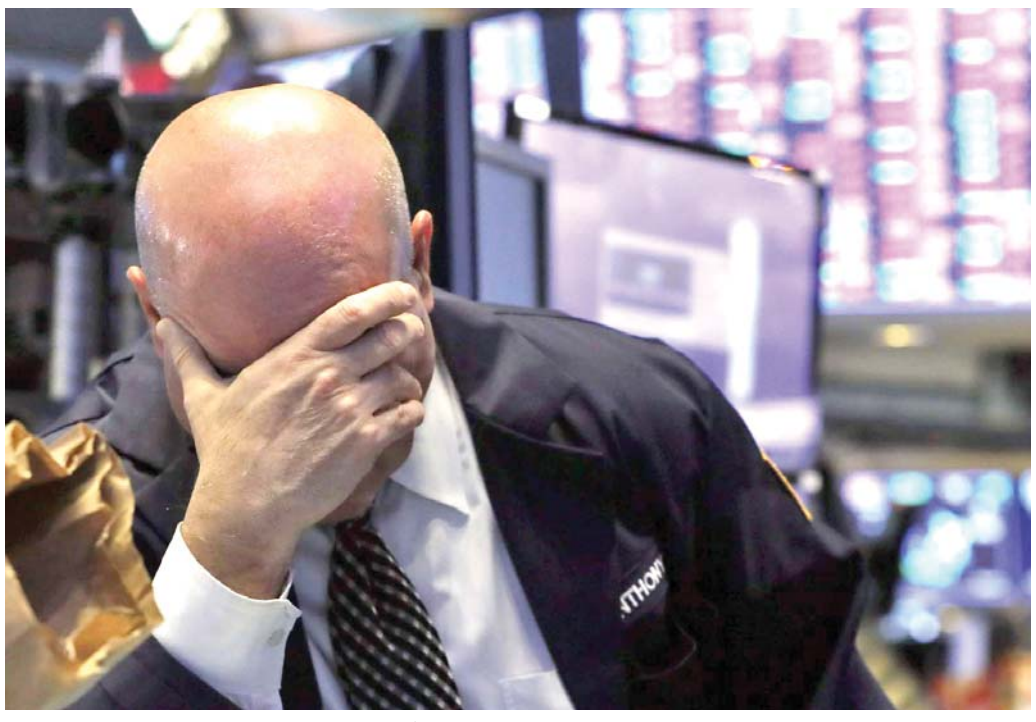

أسواق المال يائسة من نجاعة الإجراءات الحكومية

بيتر ألتماير

لا يوجد حاليا ما يشير إلى الحاجة لعمليات تأميم واسعة

وقدمت الحكومة 1280 دولارا أميركيا لكل مقيم دائم، في جهودها للتغلب على الركود الناجم بعد أشهر من الاحتجاجات الشعبية التي تفاقمت الآن بسبب تفشي فايروس كورونا.

وأعلنت طوكيو هذا الأسبوع عن حزمة طوارئ ثانية لتخفيف تأثير الفايروس، تتضمن ضخ 15 مليار دولار في برامج القروض لدعم الشركات الصغيرة. وأكد بنك اليابان أنه "سوف يسعى جاهداً لتوفير سيولة وفيرة وضمان الاستقرار في الأسواق المالية".

وتتطلع إندونيسيا وسنغافورة وكوريا الجنوبية وتايلاند أيضاً إلى تخصيص مليارات الدولارات كمحفزات إضافية في اقتصاداتها المدفوعة بالصادرات.